

مسؤولية السلطة معرفة مصير كل من توقفه؟

بقلم الوزير اللواء عصام أبو جمره

المواطن اللبناني الذي سمع السيد الياس الهراوي يعلن متباهياً أنه أخرج الضباط اللبنانيين وبعض الموقوفين من المزة ثارت نفسه وتساءل: أليس في سبيل وصول فخامته إلى قصر بعبداء أوقف الضباط في سجن المزة؟

ألم يواكب العماد لحدود قائد جيشه في حينه، هجوم الجيش السوري على اليرزة وبعبداء حيث تصدى لهم أبطال لبنانيون فاستشهد بعضهم، واعدم بعضهم، وتم توقيف الكثيرين خلال وبعد ذلك الهجوم واقتيدوا إلى عنجر والمزة وغيرها؟

أليس كل ذلك ليتصوروا على الكراسي منذ عام ١٩٩٠ دون أن يعوا كيف وإلى متى ستدوم السيطرة السورية عليهم وعلى لبنان ومقدراته؟

وكم سيكون عدد القتلى والموقوفين وأين سيصبحون؟ ودون أن يفكروا أنهم سيسألون يوماً من قبل الشعب اللبناني عن مصير هؤلاء المغيبين وعليهم أن يجيبوا على التساؤلات ويبرروا الأجوبة؟

لقد صرحت القيادة السورية أنها فرغت سجونها من الموقوفين اللبنانيين الذين شملهم عفو رئيسها الجديد، وأعلنت أسماء المحكومين الذين ما زالوا أحياء في سجونها لكنها لم تعلن عن متوفين منهم بحكم إعدام أو لأسباب طبيعية. كما أنها لم توضح مصير اللبنانيين الذين اقتيدوا إلى السجون اللبنانية التي هي تحت سيطرة الجيش السوري ومخابراته في لبنان، وإذا كان قد أعدم بعضهم بناء لأحكام ميدانية "اقتصاصاً من إسرائيل"، أو ما زالوا مسجونين ولا يريدون الإعلان عن مكان وجودهم "حفاظاً على السلم الأهلي". فمن أولى من العماد قائد الجيش سابقاً ورئيس الجمهورية حالياً، والضباط ورؤساء الأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية العاملة في لبنان، في معرفة مصير كل لبناني تم توقيفه خلال توليهم زمام السلطة في لبنان ولم يعد حتى اليوم؟

ولماذا لا يجيبون على تساؤلات ذوي الموقوفين المغيبين؟ أين، وكيف، ومتى، ومن، ولماذا؟ ليتحرك كل مفجوع باتجاه مكان وجود قريبه، فيتسلم رفاته إذا كان ميتاً، ويستعيده من سجنه إذا كان حياً، وجميع السجناء في المنطقة راغبون هذه الأيام "بتوافق زمني" في التخلص من أعباء رهائنهم.

هكذا يقتضي توضيح مصير الموقوفين لأسباب سياسية أو غير سياسية وما زالوا مغيبين عن أهلهم وعلناً ولجميع اللبنانيين. وهكذا تنتفي حاجة متولي السلطة للتهرب من المسؤولية بالتستر

وراء الميليشيات وحروبها. فرنسا في ١٨/١٢/٢٠٠٠